

بسم الله الرحمن الرحيم

((قرار إلغاء اختبار الثانوية العامة))

بداية يجب أن يكون واضحاً للجميع أن كثيراً من قرارات وزارة التربية والتعليم لا تتم بطريقة علمية، وأعني بالعلمية انتهاجها واستخدامها الآليات العلمية لدراسة الموضوع ومن ثم تطبيقه في الميدان، وهذا ما يمكن ملاحظته في القرار الذي ثبت فشله يوماً بعد يوم وهو استبدال الاختبارات بالتقييم المستمر والذي تم الغائه في كثير من البلدان الأجنبية والعربية وآخرها الأردن.

إن جودة التعليم الذي نسمعه من مسؤولي وزارة التربية والتعليم ينقصه الجدية في الطرح، فكثيراً من البرامج والمشاريع التي تبنتها الوزارة قديماً وحديثاً لا تخدم العملية التعليمية، بل بالعكس تصبح يوماً بعد يوم هماً واستنزافاً لميزانية الوزارة.

نعم كنت ولا زلت أطالب في كتاباتي والندوات التي أشرك بها بضرورة إزالة شبح الاختبارات عن طلاب الثانوية العامة، لأنها ومع تزايد المدارس الأهلية، وافتقار المدارس في بعض المناطق بالصدقية والموضوعية أصبحت لا تمثل الحد الأدنى المقبول علمياً ومنطقياً للدخول إلى الجامعة واختيار التخصص المناسب.

إن اختبارات الثانوية العامة كانت ولا زالت ينتابها الغموض ويتقاذفها الشك في صدقيتها ودقتها عند وضع أسئلتها أو تصحيحها، ولذا كان لزاماً البحث عن بدائل مناسبة للحلول مكانها وتصحيح الميزان المعوج في تطبيقها.

إن اختبار القياس والقدرات جاء كمشروع رائد ومساند لاختبارات الثانوية العامة، بل إنني أتوقع مع الوقت أن يصبح هو السائد وتصبح شهادة الثانوية العامة متطلب لهذا الاختبار، مع تحفظي على طريقة وأسلوب تنفيذ اختبار القياس والقدرات في بعض جوانبه وتطبيقاته، وخاصة باعتماده على الكتابة اليدوية من الطالب، وعدم استخدام الحواسيب عند إجابة الطلاب عليه.

ج ١: بالنسبة لمعطيات ومتطلبات تطبيق قرار إلغاء اختبارات الثانوية العامة موجودة منذ زمن، وهناك العديد من الدراسات العلمية التي أثبتت عدم صدقية هذا الاختبار من ناحية تعمد واضعي الاختبار باختيار الأسئلة التي تفوق قدرات الطلاب أو حتى بعدم مناسبتها للزمن المخصص لكل اختبار.

إن المنطق يفرض أن نلغي اختبارات الثانوية العامة بسبب عدم مصداقية الدرجات التي يتحصل عليها الطالب، فالمطالع لنتائج الثانوية العامة يجد أن أغلب المتفوقين هم من خريجي المدارس الأهلية، وأحياناً من مدارس تقع في بعض المناطق الجغرافية، ونظراً لتجربتي الشخصية كوني أحد العاملين في لجان قبول الطلاب في كلية المعلمين في الدمام والرياض لاحظت أن بعض الطلاب لا يتقن قراءة القرآن ومع ذلك أجد أنه قد حصل على درجة (١٠٠ من ١٠٠)!!! وهذا يدل دلالة واضحة أن قرار إلغاء امتحان الثانوية العامة له مسبباته ومبرراته العلمية والمنطقية، مع إيماني التام أن مثل هذا القرار يجب أن يكون مجال دراسة وبحث من مؤسسة علمية لا تتصل بقريب من وزارة التربية والتعليم حتى تصبح نتائجها ذات صفة علمية، فقد مل الأكاديميون من الدراسات التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم وتدعي علميتها لتخدم بعض القرارات التي تريد إصدارها، وما قرار إحلال التقييم المستمر محل الاختبارات إلا دليل واضح على ذلك، إضافة إلى الانتقائية التي تمارسها الوزارة في اختيار الدراسات التي تسير توجهاتها، مع إغفالها لكثير من الدراسات العلمية التي تخالفها!!!

ج ٢: إن اتخاذ القرارات في وزارة التربية والتعليم لا تنتهج فيها الأساليب والطرح العلمي في خطوات تطبيقها، بل إنها تتم مع الأسف بانتقائية وعشوائية، وتصيب الوزارة في بعض القرارات نتيجة خبرة بعض منسوبيها، وتخطئ في كثير من تلك القرارات، ومما يحمى لوزارة التربية والتعليم أنها أصابت في هذا القرار وإلا لأصبحت نتائج تطبيق ذات مردود سلبي لا يعلم مداها إلا الله.

ومن ناحية أخرى هل تم تهيئة الطلاب والمدارس والجامعات لهذا القرار، فيما يتعلق بالطلاب والمدارس فإن الغموض لايزال يعتري هذا الأمر، فهل الاختبار مناط بالمنطقة التعليمية أي أن يصبح مركزياً داخل كل منطقة تعليمية، أم أن الاختبار متروك لكل

محافظة، أو لكل مركز، أم أنه متروك لكل مدرسة!!! فالطالب والمدرسة لم يتم قهئتهم لهذا الأمر، والطالب استعداداه لن يتغير كثيراً فهو لا يحتاج إلا لتوضيح أهمية اختبار القياس والقدرات الذي سيتم تنفيذه قرابة أربع مرات في السنتين الأخيرتين في الثانوية ، أما المدرسة فهي التي تحتاج أن توضح لها الصورة بشكل يبعدها عن المفاجئة، أما فيما يتعلق بالجامعات فلن يتغير الأمر كثيراً فهم يستقبلون الطلاب في أوقات محددة، والذي يهم الجامعات تحقيق الطلاب الدرجة المقبولة في اختبار القياس والقدرات والثانوية العامة.

ج ٣: فيما يتعلق بإيجابيات وسلبيات هذا القرار، فالذي أراه أن إيجابيات القرار ستكون أكثر بكثير من سلبياته وذلك على النحو التالي:

إيجابيات تطبيق قرار إلغاء الثانوية العامة:

١. إزالة الرهبة من نفوس الطلاب من اختبارات الثانوية العامة.
٢. إزالة الاحتقان والتوتر لدى كثير من الأسر عند اقتراب موعد اختبارات الثانوية العامة.
٣. إزالة المركزية التي تمارس من وزارة التربية والتعليم.
٤. تخفيف الأعباء الملقاة على وزارة التربية والتعليم.
٥. تخفيف الأعباء الملقاة على المشرفين والمشرفات.
٦. القضاء على مشاكل تسرب أسئلة الاختبارات والتي تعاني منها وزارة التربية والتعليم كل عام.

سلبية تطبيق قرار إلغاء الثانوية العامة تتمثل في عدم الموضوعية في الأسئلة من مدرسة لأخرى ومن منطقة لأخرى، وهذه وإن كانت سلبية إلا أنها ستلاشى مع تطبيق اختبار القياس والقدرات بشكل أكثر علمية وموضوعية. ومن وجهة نظري فإنه لا يمكن مقارنة إيجابيات تطبيق القرار بسلبيته الوحيدة، فالنتائج المتوقعة ستكون ذات إيجابيات كبيرة خاصة إذا ماتم تحديد نسبة مئوية قليلة لهذه الاختبارات قياساً مع اختبارات القياس والقدرات.

ويجب التفريق بين اختبار الثانوية العامة الملغى وبين اختبار القياس والقدرات، فاختبار القياس والقدرات يمكن للطالب أن يجريه أربع مرات، والأسئلة موحدة في جميع مدن المملكة، إضافة إلى أن التصحيح موضوعي ودقيق وذو معيار موحد.

ج ٤: المعيار الذي عليه القبول في الجامعات هو نتيجة اختبار الثانوية + نتيجة اختبار القياس والقدرات، وهو معيار واضح في مفهومه، لكنه غير واضح في تحديد النسبة المئوية لمفرداته، مما يلاحظ أن المعايير تختلف من جامعة لأخرى، وهذه المعايير من المهم أن تتفق عليها وزارة التربية والتعليم مع وزارة التعليم العالي، ومما يمكن اقتراحه من معايير علمية أن لا تزيد النسبة المئوية المخصصة لاختبارات إتمام الثانوية العامة عن (٣٠ %)، بينما يخصص (٧٠ %) لاختبار القياس والقدرات.

وأخيراً فإن إلغاء اختبار الثانوية العامة هو قرار صائب في ظل الممارسة الخاطئة التي تمارس في ظل النظام السابق المطبق في تلك الاختبارات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلي اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

د. فهد بن عبدالعزيز بن سليمان أبانمي

أستاذ المناهج وطرق التدريس

جامعة الملك سعود